

Distr.
GENERAL

A/54/226/Add.2
23 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٧٦ (ب) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل: الشفافية في مجال التسلح

سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات
٢	ألف - جدول تجميعي لردود الحكومات
٣	باء - الردود الواردة من الحكومات
٥	ثالثا - فهرس المعلومات الأساسية المقدمة من الحكومات عن السنة التقييمية ١٩٩٨
		رابعا - المعلومات الواردة من الحكومات بشأن المشتريات من الإنتاج الوطني والمقتنيات العسكرية
٦	

المرفقات

٨		الثاني الآراء الواردة من الحكومات وفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ قاف
---	--	--

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

ألف - جدول تجميعي لردود الحكومات^(١)

الدولة	بيانات عن الصادرات	بيانات عن الواردات	تفسير مقدم في المذكرة الشقوية	معلومات أساسية
الاتحاد الروسي	نعم	لا يوجد		لا
اسبانيا	لا يوجد	نعم		نعم
الفلبين	لا يوجد	نعم		نعم
هندوراس	لا يوجد	لا يوجد		لا

(١) بورود ردود من الاتحاد الروسي، وإسبانيا، والفلبين، وهندوراس، ارتفع عدد الردود الواردة من الحكومات الى ٧٨ ردا.

باء - الردود الواردة من الحكومات

الفلبين

الواردات

البلد المبلغ: الفلبين

اللغة الأصلية: الانكليزية

المعلومات الأساسية مقدمة: نعم

السنة التقويمية: ١٩٩٨

تاريخ التقديم: ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

ملاحظات	هـ	دال	جيم	باء	ألف	
تعليقات على النقل	بيان الصنف	الموقبلن الوجحيط	دولة المنشأ (إن لم تكن مصدرة)	عدد الأصناف	الدولة (الدول) المستوردة النهائية	الفئة (الأولى - السابعة)
مبيعات عسكرية	من طراز ف - ١٥٠ كوماندو	الجيش الفلبيني	الولايات المتحدة الأمريكية	٥	الفلبين	الثانية - المركبات القتالية المدرعة
مبيعات عسكرية أجنبية	من طراز ف - ٣٠٠	البحرية الفلبينية	الولايات المتحدة الأمريكية	٢		
مبيعات عسكرية أجنبية	من طراز 78FTR-PCF	البحرية الفلبينية	الولايات المتحدة الأمريكية	٨		
مبيعات عسكرية أجنبية	من طراز ف - ٥	القوات الجوية الفلبينية	الأردن	٢	الفلبين	الرابعة - الطائرات القتالية
مبيعات عسكرية أجنبية	من طراز C-130	القوات الجوية الفلبينية	الولايات المتحدة الأمريكية	٢		
مبيعات عسكرية أجنبية	من طراز MG-520	القوات الجوية الفلبينية	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣	الفلبين	الخامسة - طائرات الهليكوبتر الهجومية
مبيعات عسكرية أجنبية	عيار ٣,٥٠"	البحرية الفلبينية	الولايات المتحدة الأمريكية	١٦	الفلبين	السادسة - السفن الحربية
مبيعات عسكرية أجنبية	٣٠ مم (Emerfec)	البحرية الفلبينية	الولايات المتحدة الأمريكية	١٤		
مبيعات عسكرية أجنبية	٢٥ مم	البحرية الفلبينية	الولايات المتحدة الأمريكية	٤		
مبيعات عسكرية أجنبية	٢٠ مم (ME4 (S)	البحرية الفلبينية	الولايات المتحدة الأمريكية	١٢٧		
مبيعات عسكرية أجنبية	من طراز شراء PKM/Peacock	البحرية الفلبينية	جمهورية كوريا/ المملكة المتحدة	٣/٥		
مبيعات عسكرية أجنبية	من طراز LAU-131	القوات الجوية الفلبينية	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠ قطعة	الفلبين	السابعة - القذائف وأجهزة إطلاق القذائف
مبيعات عسكرية أجنبية	من طراز BX MTR MK 40/56	القوات الجوية الفلبينية	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠ ٦٨٠ قطعة		

الاتحاد الروسي

الصادرات

البلد المبلغ: الاتحاد الروسي

اللغة الأصلية: الروسية

المعلومات الأساسية مقدمة: لا

السنة التقويمية: ١٩٩٨

تاريخ التقديم: ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

ملاحظات		هـ	دال	جيم	باء	ألف
تعليقات على النقل	بيان الصنف	الموقع الوسيط (إن وجد)	دولة المنشأ (إن لم تكن مصدرة)	عدد الأصناف	الدولة (الدول) المستوردة النهائية	الفئة (الأولى - السابعة)
				٣	لم تجر أي عمليات للتسليم	الأولى - دبابات المعارك
				٦٥	أنغولا	الثانية - المركبات القتالية المدرعة
				٨٢	الإمارات العربية المتحدة	
				٩٩	هنغاريا	
				٣٠	سري لانكا	
				١٢	إثيوبيا	الثالثة - منظومات المدفعية ذات العيار الكبير
				٦	أنغولا	الرابعة - الطائرات القتالية
				٢	بيلاروس	
				٦	إريتريا	
				٨	إثيوبيا	
				٢	تشاد	الخامسة - طائرات الهليكوبتر الهجومية
				٣	سري لانكا	
				١	الصين	السادسة - السفن الحربية
				٤٤	الهند	السابعة - القذائف وأجهزة إطلاق القذائف

ثالثا - فهرس المعلومات الأساسية المقدمة من الحكومات
عن السنة التقويمية ١٩٩٨

اللغة	العنوان	الدولة
الاسبانية	المقتنيات العسكرية في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٨	هندوراس
الاسبانية	المقتنيات العسكرية اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. المشتريات من الإنتاج الوطني. السياسات والإجراءات الاسبانية ذات الصلة لأغراض نقل المعدات الدفاعية.	اسبانيا

رابعاً - المعلومات الواردة من الحكومات بشأن المشتريات
من الإنتاج الوطني والمقتنيات العسكرية

هندوراس^(١)

المقتنيات العسكرية
(في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩)

المجموع	القوات الجوية	القوات البحرية	القوات البرية	الفئة
٣٢			٣٢	الأولى - دبابات المعارك
١٠٠	٥		٩٥	الثالثة - منظومات المدفعية ذات العيار الثقيل
٢٧		٢٧		الرابعة - الطائرات القتالية
٢٥	٢٥			السادسة - السفن الحربية
٣٠		٣٠		السابعة - القذائف وأجهزة توجيه القذائف

ملاحظة: دبابات المعارك مطابقة للمواصفات من حيث العيار (٧٦ مم)، ولكن ليس من حيث الحمولة (٩ أطنان).

(١) أفادت هندوراس بعدم وجود مشتريات من الإنتاج الوطني.

اسبانياالمقتنيات العسكرية

المجموع	القوات الجوية	القوات البحرية	القوات البرية	الفئة
٦٣٤	-	١٦	٦١٨	الأولى - دبابات المعارك
١ ٩٤٨	٦	٦٨	١ ٨٧٤	الثانية - المركبات القتالية المدرعة
١ ٢٨٣	-	١٨	١ ٢٦٥	الثالثة - منظومات المدفعية ذات العيار الثقيل
٢١٧	٢٠٠	١٧	-	الرابعة - الطائرات القتالية
٥٦	-	٢٨	٢٨	الخامسة - طائرات هليكوبتر الهجومية
٣٨	-	٣٨	-	السادسة - السفن الحربية
١ ١٤٥	٨٣٠	٣١٥	-	السابعة - القذائف وأجهزة توجيه القذائف

المشتريات من الإنتاج الوطني

ملاحظات	جيم	باء	ألف
تعليقات	بيان الصنف	عدد الأصناف	الفئة (الأولى - السابعة)
دخلت الخدمة في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٨	من طراز "GALICIA" LPD	١	السادسة - السفن الحربية

المرفق الثاني

الآراء الواردة من الحكومات وفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ قاف

مصر

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩]

منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٦/٤٦ لام في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي أنشأت الجمعية بموجبه سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ومصر تسهم بإخلاص في الدعوة لمبدأ الشفافية في المسائل العسكرية وتدعم الأهداف التي ينطوي عليها إنشاء هذا السجل.

وترى مصر أن الشفافية في مجال التسلح من التدابير الهامة لبناء الثقة، وتنظر بالتالي الى سجل الأمم المتحدة بوصفه آلية لبناء الثقة، لا آلية لمراقبة الأسلحة. ومن ثم ينبغي أن تكون الشفافية تدييرا ييسر إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح العام الكامل، ويتيح فرصة فريدة للإسهام الفعال في الجهود المشتركة المبذولة لنشر درجة أعلى من الأمن فيما بين الدول.

بيد أن الشفافية ليست سوى عنصر واحد بين طائفة متنوعة من تدابير بناء الثقة. ويتمثل هدفه الأول في إزالة الشكوك وإساءة الحسابات الممكنة فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية المتصورة، فيخفف بذلك من حدة التوتر ويقلل من احتمال المواجهة المسلحة.

وسجل الأمم المتحدة هو فوق كل شيء إجراء عالمي له بدون شك تأثير هام في كلا السياقين العالمي والإقليمي. ومصر، كما يرى الجميع، تعترف بهذا السجل بشكله الراهن بوصفه خطوة أولى هامة صوب تعزيز الشفافية في جميع المسائل العسكرية.

وقد جرى التسليم بالخطوات المبدئية المتواضعة التي اتخذت لإنشاء السجل في عام ١٩٩١ وقبولها بوصفها ضرورة عملية. وأوضح القرار ٣٦/٤٦ لام بما فيه الكفاية أن هذه الآلية ذات طابع قابل للتطوير. وكان من الواضح آنذاك أن هناك إطارا زمنيا محددا لإتمام هذا التطوير، بما أن ذلك العمل هو المهمة التي أنيط بفريق الخبراء الاضطلاع بها في عام ١٩٩٤.

ولا يقتصر شعور مصر بخيبة الأمل على نتائج أعمال فريق الخبراء لعام ١٩٩٤، بل يشمل أيضا العمل الذي قام به فريق الخبراء الذي اجتمع في عام ١٩٩٧. فقد عجز كلاهما عن التوصل الى أي اتفاق بشأن الجوانب ذات الصلة بزيادة تطوير السجل.

ومصر على اقتناع تام بأن مبدأ الشفافية ينبغي أن ينطبق على جميع أنواع الأسلحة، بما فيها جميع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وعلى عمليات نقل المعدات والتكنولوجيا المرتبطة مباشرة بتطوير وإنتاج هذه الأسلحة، فضلا عن انطباقه على التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية. وفي هذا السياق، ينبغي لدى تناول مسألة نزع السلاح أو التدبير الضامن لها أي الشفافية، أن تراعي الأولويات التي اتفق عليها في مجال نزع السلاح في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة.

وترى مصر أن السجل لا بد من أن يفي بالمتطلبات التالية:

- ١ - ينبغي أن يكون تدابير لا تمييزيا وعالميا وشاملا لبناء الثقة.
 - ٢ - ينبغي أن يستند الى حقوق والتزامات جميع الدول.
 - ٣ - ينبغي أن يطبق بحيث لا ينتهك الشواغل الأمنية المشروعة للدول وحققها الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس، على النحو الذي تسلم به المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.
 - ٤ - ينبغي أن يتيح أوفى نطاق من الشفافية في مجال جميع أنواع التسليح والمكونات المرتبطة به، سواء كانت تقليدية أم غير تقليدية.
- ومن المفهوم لدى عدد كبير من الدول أن شمول السجل ينطوي على توسيع نطاقه وزيادة تطويره تحقيقا لما يلي:

(أ) أن يتضمن معلومات عن المخزونات الحالية من الأسلحة، والقدرات الإنتاجية المحلية، والمشتريات من الإنتاج الوطني؛

(ب) أن يشمل فئات إضافية، بما في ذلك جميع أسلحة الدمار الشامل، وهو أمر حتمي بالنظر الى ما تشكله هذه الأسلحة من تهديد بعيد الأثر للسلام والأمن الدوليين.

ولا يمكن أن يستند تحقيق الشفافية الى نهج انتقائي. فهذا النهج بالتأكيد ضار ومن شأنه المساهمة في فقدان الثقة وعدم القدرة على الاعتماد على المعلومات التي يوفرها السجل لتقييم الاحتياجات الأمنية للدول.

ولا تعد مصر الشفافية سلعة قابلة للتفاوض بل مفهوما كليا، ويجب تناوله على هذا النحو. والشفافية، باتفاق الجميع، ليست غاية في حد ذاتها، بل مجرد وسيلة تسهم في إزالة التهديدات التي لا يزال يشكلها التسلح.

وكما أننا لم نجد احتمالا كبيرا منذ اتخاذ القرار ٣٦/٤٦ لام لإمكان تطوير السجل في المستقبل من حيث توسيع نطاقه، لم يكن لدينا الاستعداد ولا القدرة على الاستمرار في الاعتماد على مجرد "سراب" من الأمل. وباتت الحاجة ماسة الى استصدار قرار جديد في إطار البند المعنون "الشفافية في مجال التسلح" لموازنة الصياغة المتخاذلة التي لا يقصد بها سوى المحافظة على آلية عديمة الفعالية تشكل، في حالتها الراهنة من الوهن، خطرا على أمننا القومي.

وتتوقع مصر أن يجد فريق الخبراء الذي سيجتمع عام ٢٠٠٠ في الآراء التي أعرب عنها في هذا التقرير المقدم من الأمين العام أساسا جيدا للتوصل الى اتفاق بشأن التوسع المبكر في نطاق السجل وزيادة تطويره بغية تطبيق الشفافية على جميع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وعلى عمليات نقل المعدات والتكنولوجيا المتصلة مباشرة بتطوير هذه الأسلحة وإنتاجها، فضلا عن تطبيقها على التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية.

وتنظر مصر بقلق شديد وأسى بالغ الى بقاء البعض من أشد أنصار السجل عنادا على ترددهم في الاشتراك بشكل حقيقي ومخلص في الجهود المبذولة الرامية الى تحقيق الشفافية الشاملة. ويبدو الآن أن في الأمر دوافع ومصالح أنانية تتعلق ببعض الجماعات. وإذا ظلت هذه الروح المؤسفة سائدة، وعجز فريق الخبراء لعام ٢٠٠٠ من جديد عن القيام بمهمته الحقيقية بإخلاص على النحو المتوقع أساسا في القرار ٣٦/٤٦ لام، فلن يبقى سوى أمل ضئيل في نجاح هذا السجل في المستقبل.
